



الاعتبارات القانونية والفنية التي تحكم صياغة العقود وتنفيذها

2016 - 20 مايو 2027

كوالا لامبور (ماليزيا)



الاعتبارات القانونية والفنية التي تحكم صياغة العقود وتنفيذها

المرجع: 120245_ 97641 التاريخ: 16 - 20 مايو 2027 المكان: كوالا لامبور (ماليزيا) الرسوم: Euro 4600

مقدمة

تتناول هذه الدورة التدريبية في الاعتبارات القانونية والفنية التي تحكم صياغة العقود وتنفيذها، بوصفها الإطار الناظم للعلاقات التعاقدية المعاصرة. كما تركز على فهم الصياغة التعاقدية باعتبارها عملية قانونية وفنية متكاملة وليست مجرد صياغة لغوية. وتوضح العلاقة بين النص العقدي والالتزام القانوني الناتج عنه. وتعالج الجوانب الفنية للعقود وأثرها المباشر في سلامة التنفيذ.

تهدف دورة الاعتبارات القانونية والفنية التي تحكم صياغة العقود وتنفيذها، إلى تمكين المشاركين من تحليل مخاطر الصياغة التعاقدية قبل وأثناء التنفيذ. كما تسلط الضوء على الإطار القانوني لتنفيذ العقود والرقابة المرتبطة به. وكذلك، تهتم بتحقيق التوازن القانوني والفني في العقود. وتقدم رؤية شاملة لأفضل ممارسات تنفيذ العقود وفق المعايير المعتمدة.

الفئات المستهدفة

تستهدف دورة الاعتبارات القانونية والفنية التي تحكم صياغة العقود وتنفيذها، الفئات والمحترفين الذين يسعون لاكتساب المعرفة والمهارات:

- القانونيون العاملون في إعداد وصياغة العقود.
- أعضاء الإدارات القانونية في المؤسسات العامة.
- أعضاء الإدارات القانونية في الشركات الخاصة.
- مدراء إدارات العقود وتنفيذها.
- العاملون في الشؤون القانونية والتنظيمية.
- المستشارون القانونيون ومساعدوهم.
- المحامون المتخصصون في العقود.
- العاملون في الجهات الرقابية.
- المختصون بالعقود الهندسية والقانونية.
- العاملون في إدارات المشتريات والمناقصات.
- المختصون بمتابعة تنفيذ العقود.
- المهتمون بتطوير مهاراتهم التعاقدية.

أهداف الدورة التدريبية

في نهاية هذا البرنامج التدريبي في الاعتبارات القانونية والفنية التي تحكم صياغة العقود وتنفيذها، سيكون المشاركون قادرين على:

- تعزيز فهم الاعتبارات القانونية في صياغة العقود.
- تطوير القدرة على صياغة العقود القانونية والفنية.
- إكساب مهارات تحليل المتطلبات الفنية للعقود.
- توضيح العلاقة بين الشروط الفنية والنص القانوني.
- رفع كفاءة التعامل مع مخاطر الصياغة التعاقدية.
- تمكين المشاركين من صياغة الشروط الفنية بدقة.
- تعزيز مهارات ضبط البنود التعاقدية.
- دعم القدرة على تحقيق التوازن القانوني والفني في العقود.
- توضيح آليات الامتثال القانوني في التنفيذ.
- فهم الإطار القانوني لتنفيذ العقود.
- تحليل الجوانب الفنية للعقود المؤثرة في التنفيذ.
- تمكين المشاركين من إدارة الجوانب الفنية للعقود.
- رفع الوعي بمتطلبات الرقابة القانونية على تنفيذ العقود.
- تحسين القدرة على قراءة العقود المعقدة.
- تطوير مهارات صياغة البنود الفنية والقانونية.
- فهم آليات معالجة التعارض بين النصوص.
- تعزيز القدرة على الحد من النزاعات التعاقدية.

الكفاءات المستهدفة

سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية من خلال برنامج الاعتبارات القانونية والفنية التي تحكم صياغة العقود وتنفيذها:

- صياغة الجمل القانونية بصورة دقيقة.
- تحليل النصوص التعاقدية تحليلاً قانونياً.
- قراءة الشروط الفنية وفهم آثارها القانونية.
- ربط البنود القانونية بالجوانب الفنية للعقود.
- إعداد الديباجة التعاقدية بشكل احترافي.
- تصنيف البنود والشروط العقدية.
- استخدام الألفاظ القانونية الصحيحة.
- تقييم مخاطر الصياغة التعاقدية.
- ضبط المصطلحات الفنية في العقود.
- مراجعة العقود قبل التنفيذ.
- متابعة تنفيذ العقود وفق المعايير.
- التعامل مع النزاعات الفنية والقانونية.
- تطبيق أفضل ممارسات تنفيذ العقود.

دراسة سيناريوهات

في تدريب الاعتبارات القانونية والفنية التي تحكم صياغة العقود وتنفيذها، سيطور المشاركون قدراتهم من خلال دراسة السيناريوهات التالية:

- تحليل عقد يحتوي على شروط فنية غير واضحة.
- دراسة عقد يعاني من ضعف الصياغة القانونية.
- تقييم أثر غياب التوازن القانوني والفني في عقد.
- دراسة حالة نزاع ناتج عن شروط فنية غير دقيقة.
- تحليل عقد هندسي معقد من حيث الصياغة.
- مراجعة عقد قبل التنفيذ لاكتشاف المخاطر.
- تقييم التزام الأطراف بالإطار القانوني للتنفيذ.
- دراسة حالة تتعلق بالرقابة القانونية على التنفيذ.

محتوى الدورة التدريبية

الوحدة الأولى: المهارات الفنية لتركيب الجمل التشريعية

- مفهوم الجملة القانونية وأهميتها.
- خصائص الصياغة القانونية الدقيقة.
- الفرق بين الجملة القانونية والجملة العادية.
- الفرض أو الحالة في النص العقدي.
- الحكم القانوني وأثره في الالتزام.
- تحديد المخاطب بالحكم التعاقدية.
- الفاعل القانوني في العقود.
- تصنيف الفاعل القانوني.
- الفعل القانوني وأثره.
- العلاقة بين النص والتنفيذ.

الوحدة الثانية: التركيب النموذجي للعقود

- مفهوم التركيب النموذجي للعقد.
- أهمية الديباجة في العقود.
- الصياغة القانونية للديباجة.
- تحديد أطراف العقد بدقة.
- تعريف المصطلحات التعاقدية.
- أنواع البنود العقدية.
- البنود الجوهرية في العقد.
- البنود الفنية وأهميتها.
- صياغة الشروط الفنية.
- الملاحق والمرفقات وأثرها القانوني.
- تنظيم مضمون العقد.
- العلاقة بين العقد والملاحق.

الوحدة الثالثة: الألفاظ والصيغ القانونية في العقود

- الصيغ الآمرة في النصوص التعاقدية.
- أثر الصيغ الآمرة في التنفيذ.
- صيغ الإباحة وتخويل السلطة التقديرية.
- صيغ الحظر وأثرها القانوني.
- صيغ إبطال السلطة التقديرية.
- صيغ منح الحق.
- صيغ سحب الحق.
- صيغ تخويل الاختصاص.
- صيغ الشرط والاشتراط.
- العلاقة بين الصيغة والالتزام.

الوحدة الرابعة: الجوانب الفنية للعقود وتنفيذها

- مفهوم الجوانب الفنية للعقود.
- تحليل المتطلبات الفنية للعقود.
- صياغة الشروط الفنية بدقة.
- ربط الشروط الفنية بالإطار القانوني.
- إدارة الجوانب الفنية للعقود.
- مخاطر الشروط الفنية غير الواضحة.
- الامتثال القانوني في التنفيذ.
- تنفيذ العقود وفق المعايير.
- الرقابة القانونية على تنفيذ العقود.
- معالجة التعارض بين النص والفعل.
- العقود الهندسية والقانونية.
- الاعتبارات التنظيمية للعقود.

الوحدة الخامسة: إدارة المخاطر والنزاعات التعاقدية

- مفهوم مخاطر الصياغة التعاقدية.
- مصادر النزاعات الفنية والقانونية.
- الوقاية من النزاعات التعاقدية.
- إدارة النزاعات الفنية والقانونية.
- دور الصياغة في تقليل النزاع.
- تقييم الأداء التعاقدية أثناء التنفيذ.
- متابعة الالتزامات التعاقدية.
- ضبط الانحرافات أثناء التنفيذ.
- توثيق مراحل التنفيذ.
- تطبيق أفضل ممارسات تنفيذ العقود.

خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية

تعزز هذه الدورة الفهم المتكامل للعلاقة بين الصياغة القانونية والجوانب الفنية للعقود. تمكن المشاركين من التعامل مع العقود بوصفها أدوات تنظيمية وتنفيذية فعالة. تساهم في الحد من المخاطر والنزاعات المرتبطة بسوء الصياغة أو التنفيذ. وتدعم تطبيق أفضل الممارسات المهنية في صياغة العقود وتنفيذها ضمن إطار قانوني وفني متوازن.